Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

* قال ابن يعيش : من أصناف الاسم «المعرب» وقدم الكلام على «المعرب» قبل «الإعراب» وإن كان «المعرب» مشتقا من «الاعراب» من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب والاعراب لايقوم بنفسه ، صار المعرب كالمحل له والاعراب كالعرض فيه ، فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب .

إن أثر المنطق واضح هنا تماما ، فهذا تعليل مكون من مقدمات كاذبة فهو مما يطلق عليه فى المنطق «تعليل السفسطة» ومثله كثير .

* ساق ابن مضاء التعليل التالى للنحاة عن «الممنوع من الصرف» قال : والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ ، وإذا قلّ استعماله ثقل ، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين ، وصار الجر تبعا له . ثم قال ابن مضاء : وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التى تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل .

* من العلل الفاسدة قولهم ، إن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكن ، نحو (ضربْنَ) و (يضربْنَ) وسكن ما قبلها لئلا يجتمع أربعة متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذى قبل النون من أجل النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هى علة له – وهذا بيِّن الفساد .

إن هذا النوع من التعليل يملأ مطولات النحو وكتب الجدل والخلاف، وهذه الكتب هى مورد الأساتذة الذين ينقلون منها مادتهم العلمية لطلاب الجامعات، وأرى أنه لاضرر ولا ضرار فى ترك تلك العلل الجدلية النظرية ، والاكتفاء بالعلل التعليمية التى تصف النطق.

* * *

– ومن مظاهر «نحو الصنعة» ما يطلق عليه «**التخريج أو التأويل**» وهو نوع من «المصالحة» التى يعقدها النحاة بين النصوص الصحيحة حين تصطدم بالقواعد ولا